الفصل الثاني

مصـــــادر المنهـــــج

بعد أن فرغنا من تحديد المدركات والمفاهيم المتعلقة بمنهج الطرح الإسلامي نتحول إلى دراسة واستقصاء مصادر المنهج ، وهي المرجعيات التي يعتمد عليها في استنباط الأصول والقواعد ثم إخراج الطروحات والآراء ، وهذه المصادر واضحة ومحددة وتتسم بسمات ذات خصوصية .

إن القرآن الكريم الذي هو كلام الله ، والذي نزل به الروح الأمين على الرسول العظيم هو أول مصادر ومنابع منهج الطرح الإسلامي والطروحات والآراء الإسلامية ذاتها ، إنه التشريع الإلهي الذي يعلو ولا يعلى عليه ويسمو ولا يساميه شيء ، لابد لكل رأي إسلامي أن ينطلق منه ويبدأ به وينتهي إليه .

أما ثاني مصادر منهج الطرح الإسلامي وكذا الطروحات الإسلامية فيتمثل في السنة النبوية المطهرة التي تأتي بعد كتاب الله في الترتيب والأهمية ، فالأول هو قول الإله العظيم ، أما الثاني فهو قول الرسول الكريم وفعله ، ولا يمكن لقول بشر أو فعله أن يدانيه ، فالرسول بأقواله وأفعاله هو المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى .

وعلى مستوى النظم والتنظيمات كنماذج وأدوات للحركة يبرز نموذج دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين بوصفه المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي والطروحات والآراء الإسلامية .

كيف يعتمد منهج الطرح الإسلامي على هذه المصادر الثلاثة كمصادر له ولطروحاته ، وما هي مهمة العقل المسلم ؟ وما هو دوره في مواجهة هذه المصادر ؟ سوف نتناول هذه المصادر الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : القرآن الكريم المصدر الأول والمطلق لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الثاني : السنة المطهرة المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الثالث : نموذج دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين المصدر الثالث لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الأول

القرآن الكريم المصدر الأول والمطلق لمنهج الطرح الإسلامي

القرآن الكريم هو كلام الله المعجز وآيته الخالدة ، أنزله على قلب رسوله محمد صلى الله عليه وسلم عن طريق الوحي ، ليكون للعالمين نذيراً بما يحويه من الأحكام والحدود وسبل الهداية والصلاح ، فهو يحمل سِيَر الماضين ، ويقرر أحوال المعاصرين وينبئ بأخبار القادمين .

والقرآن الكريم يحوي تشريعات إلهية تنظم وترتب كافة شؤون الحياة ، لم يدع منها شأناً ، ولم يترك منها أمراً ، صاغ أصولها ، ووضع أسسها ، فكان هو الأجدر بالإتباع والأمثل للتطبيق ، وتأسيساً على الكمال والمثالية التي يتسم بهما هذا المصدر ، إضافة إلى غيرهما من سمات الخلود والأبدية والتواؤم مع كل زمان ومكان ، فقد أصبح هو المصدر الأول من مصادر منهج الطرح الإسلامي ، ومصدراً مطلقاً للطروحات ذاتها .

إن منهج الطرح الإسلامي الذي استخدم في كافة أجزاء هذا العمل الموسوعي قد جعل من القرآن العظيم مصدره الأول والمطلق في استقاء الأصول والقواعد ثم الطروحات والآراء لكافة المتغيرات والمستجدات ، وإذا كان ذلك هو وضع الذكر الحكيم بالنسبة لهذا المنهج وطروحاته ، فإنه لم يعد كذلك لكثير من الدول الإسلامية التي أصبحت تعتمد على التشريعات الوضعية التي ترى أنها أكثر تواؤماً مع متغيرات العصر ومستجدات الزمن ، وقد استبد بتلك العقول وهم مضل مبين أفسد عليهم دينهم ودنياهم معاً .

لقد انساق أولئك وراء أفكار ساذجة ضحلة زينت لهم زخرف القول غروراً فهم ضحايا روح الانهزامية والسلبية التي تركتها فترة التفكك والانهيار التي حاقت بالأمة الإسلامية ، وهم إفراز الانطلاقة الأوربية الفكرية والثقافية الشرسة التي اجتاحت العالم الإسلامي مع الهجمة الأوربية الثانية (الخروج الأوربي الثاني) الذي زاد طين التفكك والانهيار بلة ، والتي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى منصف القرن العشرين ، وهم كذلك نتاج التوجهات الأيديولوجية الطاغية التي هيمنت على كافة أمور الحياة في العالم الإسلامي من منطلقاتها وحتى مصباتها واحتنكتها لمدة نصف قرن من الزمان ، وهم أخيراً مخلفات الظاهرة المبهرة التي أذهبت العقول وأخذت بالألباب ظاهرة التوحد المكاني وسيادة الأقوى التي عرفت بالعولمة ، لقد أفضت أفكار أولئك إلى قناعات مفادها أن التقدم ومسايرة الحياة الصاخبة التي أعجبوا بها لن يتأتى إلا من خلال تطبيق أفكار أئمتهم الذين شككوا في مقدرة المرجعيات الإسلامية على الإتيان بالطروحات والرؤى التي تواكب ذلك التقدم ومغرياته .

إن ما تقدم من ظروف وتداعيات فكرية وعقلية اجتاحت كافة أنحاء العالم الإسلامي تحتاج إلى وقفة لتصحيح الظروف وتعديل الأوضاع ليصبح القرآن الكريم هو المصدر الأول والمنبع الأساس لكل طرح أو رؤية أو رأي يعبر عن موقف الإسلام من متغيرات الحياة ومستجداتها ، ولهذه الوقفة مستوياها الفكري والحركي ، فالمستوى الفكري يخص علماء الأمة ومفكريها الذين يتحملون تبعات إثراء الحياة بكافة جوانبها بالطروحات والرؤى والآراء التي تعتمد على القرآن الكريم مصدراً نهائياً مطلقاً ، أما المستوى الحركي فيتعلق برجال الحركة وأولي الأمر الذين يتولون مهمة نقل تلك الطروحات والرؤى والآراء من طورها الفكري إلى طورها العملي التطبيقي ، ويشجعون في ذات الوقت كافة الجهود الرامية إلى إغناء الحياة بتلك الطروحات .

إن عملية استنباط الأصول والقواعد التي تبنى عليها الطروحات من القرآن الكريم تحتاج إلى اجتهادات جادة ودائبة ومثابرة ، وجهود كبيرة يقدمها الثقاة من أبناء الأمة الذين تعمقوا في فقه القرآن العظيم ، وتضلعوا في المواءمة والمضاهاة بينه وبين متغيرات الحياة ومستجداتها ، وهذا الاستنباط يعتمد بالأساس على العقل السلم المسيّج بالقيم والمحصن بالفضائل والمثل الإسلامية ، وهذا العقل يتحرك في مسارات متتابعة تبدأ بالتفكير والتدبر في المحتويات والمضامين والدلالات وأسباب النزول وخصوصيات الوقائع والأحداث وعموميات الأحكام ، ويصحب ذلك بالدراسة المتأنية والبحث الدقيق والتحليل العميق ، ويعقب ذلك المواءمة بين الأصول والقواعد والمتغيرات والمستجدات تمهيداً لإخراج الطروحات والآراء التي تمثل خاتمة المطاف وجماع الحصاد .

المبحث الثاني

السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي

المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي وطروحاته يتعين في السنة النبوية المطهرة ، فالمنهج يعتمد عليه في قوامه وفي إخراج طروحاته وآرائه ، والسنة المطهرة هي كل فعل فعله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وكل قول قاله وكل أمر أقره ، وهذه الأحوال الثلاثة قد شملت كافة نواحي الحياة وجميع نشاطاتها ، مما يؤكد على أن السنة المطهرة قد عمت كافة أمور الحياة وشؤونها ولم تدع أمراً من الأمور أو شأناً من الشؤون إلا وبينته أو أوضحته أو أقرته ، وذلك يستوي مع كونها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الأهمية التشريعية والقداسة والوقار .

وللسنة النبوية المطهرة مثلها مثل القرآن العظيم صفة تشريعية مطلقة لا يعلو عليها ولا يسمو فوقها أي تشريع ، فهي تشريع نبوي كريم يتم من خلال أسلوبين : الأسلوب الأول ، الوحي ، ووفق هذا الأسلوب يكون الرسول الكريم قد وضع التشريع فعلاً أو قولاً أو إقراراً بناءً على أوامر إلهية نزلت وحياً من الإله الخالق ، وهذه التشريعات لم يكن للرسول الكريم أو صحابته أو عامة المسلمين خيرة أو رأي أو مشورة إزاءها بل سمع وطاعة ، فهي إذن شبيهة بتشريع القرآن العظيم من حيث مكانتها وصفتها التشريعية ، الأسلوب الثاني ، المشورة حيث يكون التشريع جماع التشاور بين الرسول الكريم وصحابته وعامة المسلمين ، وهنا يبرز بجلاء الدور التشريعي للشورى كقيمة فكرية عليا وكتنظيم سياسي .

والسنة النبوية بالوصف المتقدم علاقتها بالقرآن العظيم علاقة تناسق وتكامل وينتج هذا التناسق والتكامل من خلال ثلاثة أواصر :

الآصرة الأولى : هي التفسير ، فالسنة المطهرة مفسرة وموضحة لما غمض أو خفي من القرآن العظيم ، أو استغلق فهمه ، أو عز استيعابه على المسلمين ، ولذلك اعتمد تفسير القرآن العظيم على السنة المطهرة اعتماداً كاملاً ، وما لم يرد تفسيره أو توضيحه وإجلاء غموضه في السنة المطهرة يترك بعد ذلك لاجتهاد العلماء .

الآصرة الثانية : هي التفصيل ، فالسنة المطهرة مفصلة ومحللة لما أُجمل من القرآن العظيم ، فكثير من المسائل والأحكام والحدود قد جاءت في الذكر الحكيم مجملة تحمل سمة العمومية ، وكانت السنة تتولى تجزئة الإجمال وتحليل التعميم وتخصيصه ، حتى يكتمل فهم المسلمين ، ويحاطون علماً بكل الدقائق والتفاصيل التي تلزمهم في تسيير حياتهم ، ومما تقدم يلاحظ أن دور السنة المطهرة بالنسبة للقرآن الكريم هو دور ملازم ولصيق ولا يخرج عن النص والمراد ، ومن ثم فإن الدور التشريعي للسنة النبوية من خلال هاتين الآصرتين محدود للغاية ولا يكاد يبين .

الآصرة الثالثة : الإكمال ، فالسنة مكملة لما لم يرد في القرآن العظيم ، وليس ذلك عن نقص ـــ حاشى لله ـــ ولكن لإضافة التشريعات التي تحتوي المتغيرات وتستوعب المستجدات ، وهنا يظهر جلياً الدور التشريعي الأصيل للسنة المطهرة حيث تُنشئ التشريع وفق الأسلوبين اللذين تناولناهما آنفاً ، كما تربي المسلمين وتُعلمهم كيف ينشئون التشريع فيما لم يرد فيه نص ، وفيما هو ضروري ولازم لاحتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات في كل زمان ومكان .

وبالنسبة للقرآن العظيم فقد تم جمعه وقراءته وتفسيره وفق خطوات محددة ودقيقة ، نظراً لمرتبته العظيمة ومنزلته الرفيعة كتشريع إلهي سامي ينظم حياة الأمة ويرتب شؤونها ، وقد مرت تلك الخطوات كما يلي : تعيين الرسول الكريم لكتاب الوحي ، ثم جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق ، ثم كتابة القرآن مجمعاً في مصحف عثمان ، ثم قراءته وفق أصول وقواعد ، وتفسيره بطرق عديدة أشرنا إليها في مواضع شتى .

أما بالنسبة للسنة النبوية المطهرة فقد أحجم المسلمون لأكثر من قرن من الزمان عن الكتابة والبحث في سيرة الرسول الكريم وسنته المطهرة بشكل رسمي معلن عملاً بوصيته المتعلقة بعدم كتابة أحاديثه ومن ثم سيرته ، حتى لا يختلط ذلك بالقرآن الكريم أو يتشابه معه تنزيهاً له وتقديساً ، حتى لا يسمو إلى منزلته أي نص آخر ، إلا أن المسلمين في العصر العباسي لم يجدوا ما يمنع أو يضير في كتابة سيرة الرسول الكريم وأحاديثه ، بل على العكس من ذلك وجدوا في ذلك ضرورة ومتعة كبرى لتوثيق حياة الرسول الكريم حتى يقدر للأجيال الإسلامية المتعاقبة الإطلاع عليها والوقوف على تفاصيلها انطلاقاً من أهميتها وكونها المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية .

والسنة النبوية المطهرة خاصة والسيرة النبوية الشريفة عامة هي كل ما يتعلق بشخصية الرسول الكريم وأقواله وأفعاله وحياته الخاصة والعامة ، فهو الأسوة الحسنة والقدوة الصالحة التي ينبغي على كافة المسلمين الإقتداء به والتأسي ، وإذا كان الأمر كذلك فعلى المسلمين أن يعلموا كل شيء عن شخصية الرسول ويفقهوا أفعاله وأقواله ، ويقفوا على دقائق حياته العامة والخاصة ، فكيف يقدر لهم ذلك دون أن تصلهم تلك السيرة مكتوبة وموثقة من مصادر أصيلة وأمينة ودقيقة ، أما المغازي فهي الغزوات والبعثات التي قادها الرسول الكريم بنفسه أو شارك فيها في إطار الفتوحات الإسلامية ونشر الدعوة .

لقد برز اهتمام المسلمين بكتابة السيرة النبوية الشريفة منذ القرن الأول الهجري ، ولعل أول من كتب في سيرة الرسول الكريم هو محمد بن إسحاق المتوفى في عام ١٥١ هـ ، وذلك بطلب من الخليفة العباسي المنصور ، إلا أنه لم يتم العثور على ذلك الكتاب ، ولم يقف له على أثر ، ولكن أخباره وردت في ثنايا سيرة بن هشام في صورة مختصرة ، كذلك كتب محمد عمر الواقدي المتوفى في عام ٢٠٧ هـ في السيرة النبوية الشريفة ، إلا أن أعظم وأمثل ما كُتب في السيرة هو " سيرة بن هشام " لابن هشام المتوفى في عام ٢١٨ هـ ، وتوالت بعد ذلك كتابات في السيرة لعدد من المؤرخين ولكنها جميعاً نحت منحى بن هشام .

ومن السيرة النبوية المشرفة تم اصطفاء السنة النبوية المطهرة بالوصف والتصنيف – الذي سبق وأوضحناه – وبذلت الجهود الجبارة من قبل علماء الأمة المجتهدين المثابرين من أجل تجميع الأحاديث النبوية وتصنيفها وتبويبها حسب الموضوع ، وظهرت الصحاح العظيمة وأشهرها صحيحا البخاري ومسلم .

مما تقدم نخلص إلى أن للسنة النبوية المطهرة ثلاثة مهام غاية في الأهمية : مهمة التفسير لكتاب الله ، ومهمة التفصيل للذكر الحكيم ، ثم مهمة التشريع فيما لم يرد فيه نص في القرآن العظيم ، وبالرغم من هذه المهام العظيمة للسنة المطهرة في حياة المجتمعات الإسلامية إلا أنها لم تلاق الاهتمام الذي يناسب قيمتها وقدرها العظيم في تلك المجتمعات ، ولم يعتمد عليها بالشكل الكافي فيما يتعلق بمهام التشريع ، وقُدمت عليها التشريعات الوضعية ، وذلك لضيق أفق أولياء أمور المجتمعات الإسلامية وعدم فهمهم الدقيق ونقصان إلمامهم الكافي بتلك السنة وما قدروها حق قدرها .

إن العالم الإسلامي في حاجة إلى وقفة جادة يحدد فيها بشكل نهائي القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجعياته الأساسية التي يعتمد عليها في استقاء طروحاته وآرائه في كافة المتغيرات

وجميع المستجدات التي تحملها تطورات الحياة ، وهذه الوقفة ينبغي أن تتم على كافة المستويات الفكرية والشعبية والسياسية .

وتتم عملية الاستنباط من السنة النبوية بنفس الطريقة التي تتم بها من القرآن الكريم فتبدأ بالتفكر والتدبر المصحوبين بالدراسة والتحليل ثم المواءمة بين الأصول والقواعد والمتغيرات والمستجدات .

المبحث الثالث

نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين

المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي وطروحاته يتمثل في نموذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين ، وهذا المصدر يقدم الطور العملي التطبيقي لكافة الأطر الفكرية النظرية التي تشتمل على الأصول والقواعد التي يتضمنها المصدران السابقان ، وهذا المصدر هو نموذج عملي يجمع ممارسة الحركة السياسية والتنظيم والإجراء ، فهو إذن نموذج الدولة الإسلامية المثالية كما أريد لها في المرجعيات الإسلامية .

إن الإسلام هو الدين الخالص الذي يجمع بين الشعيرة ممثلة في العبادة والنسك وبين الشريعة ممثلة في أصول وقواعد النظام الاجتماعي وبين النظام ممثلاً في نموذج الممارسة العملية أي الدولة بكافة نظمها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والحضارية .. إلخ ، ومن ثم يبدو الإسلام مكتملاً جامعاً بين الفكرة وتطبيقها ، وإذا كنا قد قدمنا للمصدرين اللذين يجمعان الأصول والقواعد الفكرية ، فلابد من أن نقدم كذلك للمصدر الذي يوضح أسلوب التطبيق حتى يكتمل الجمع بين الفكرة وتطبيقها .

لقد كان يحلو للبعض أن يردد أن الإسلام قدم الأصول والقواعد والخطوط العريضة ولم يقدم النماذج والأنظمة والتنظيمات ، وترك للمسلمين صياغتها وفق كل زمان وحسب كل مكان ، إلا أن هذه الحقيقة ليست كاملة وبعيدة عن الدقة ، فالإسلام قدم بالفعل الأصول والقواعد ، وقدم في ذات الوقت النماذج وترك للمسلمين تعصير الأصول والقواعد وكذا تطوير النماذج حسب تطورات الزمان ومقتضيات المكان ، وهنا تظل الأصول والقواعد

والنماذج الأصيلة بمثابة المرجعية التي يرجع إليها للإستدلال والاستئناس والاسترشاد والمواءمة والمضاهاة مع المتغيرات والمستجدات ومن ثم كان لنماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين أهميتها وحيويتها الدائمة مهما مر عليها الزمن وتعاقبت الأيام .

ومعلوم أن نموذج الممارسة يجمع النظام والتنظيم والإجراء والسلوك ، ولقد قدمت دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين النموذج المثالي الذي سيظل مرجعاً لرجل الحركة يدرسه ويحلله ويستقي منه قواعد الممارسة والحركة في كافة مجالات الحياة وفعالياتها على أن يأخذ في اعتباره متغيرات الزمن ومستجدات الأيام ومتطلبات المكان وكذا الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

ليس من المنطق أن نزعم بأننا ندفع بنموذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين كمصدر للطرح الإسلامي لكي نضعه موضع التطبيق أو نحرض على ذلك أو ندعو إليه دون الأخذ في الاعتبار متغيرات الزمن ومستجدات الأيام والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، ولكن يظل ذلك النموذج مثالاً لا يشكل قالباً صلباً مغلقاً وإنما يقدم الخطوط العريضة والأطر العامة التي ترسم الملامح وتخط القواسم والمحددات .

إن نموذج الممارسة العملية المشار إليه هو المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي الذي اعتمد عليها هذا العمل الموسوعي في كافة جزئياته وجميع دقائقه ، فهو مثل سابقيه محل دراسة وتحليل وتفكر وتدبر واستنباط واستئناس واستدلال ثم مواءمة ومضاهاة بين أصوله وقواعده والمتغيرات والمستجدات لننتهي إلى صياغة نماذج معاصرة تعكس أصالة الإسلام ومثاليته .